

جمعية مصارف الامارات تقترح بعض التعديلات على التشريعات المصرفية في الدولة

اجتمع معالي محمد بن نخيرة الظاهري وزير العدل أمس بمكتبه مع معالي سلطان بن ناصر السويدي محافظ المصرف المركزي ومعالي احمد حميد الطاير نائب رئيس جمعية مصارف الامارات وذلك بحضور سعادة الدكتور علي ابراهيم الحوسني وكيل وزارة العدل المساعد لشؤون الفتوى والتشريع وقضايا الدولة وسعادة عبيد بن تريس وكيل الوزارة المساعد للشؤون الفنية وسعادة خالد بن ناصر الرئيسي مدير الشؤون المالية والموارد البشرية بالوزارة بالإضافة الى عدد من المسؤولين في المصرف المركزي والجمعية.

وجرى خلال الاجتماع مناقشة العديد من الموضوعات المتعلقة بالتطور الاقتصادي للدولة وذلك في ضوء توجيهات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة "حفظه الله" وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي بضرورة تطوير قطاع المصارف واعادة النظر في التشريعات المعمول بها حاليا لتعديلها بما يتوافق مع التطور المتميز الذي تشهده الدولة في المجال الاقتصادي.

واشاد معالي وزير العدل بدور جمعية مصارف الامارات والمصرف المركزي وما يبذلونه من جهود بشأن تطوير قطاع المصارف في الدولة مؤكدا على اهمية اعطاء التشريعات الخاصة بالعمل المصرفي اهتماما متميزا مع التركيز في مراجعتها بادق المعايير الاقليمية والدولية .

ونوه معاليه بدور الخبراء المصرفيين في المساهمة في تحقيق العدالة، مشيرا الى ضرورة الارتقاء بمستوى الخبراء خصوصا ازاء ما تشهده الدولة من تطورات متلاحقة في هذا القطاع المهم على الصعيدين المحلي والدولي، وشدد في هذا الصدد على ضرورة وجود الخبرة المتميزة ذات التخصص في الفروع المختلفة من القطاع المصرفي مما يحقق الفاعلية والعدالة فيما يعرض من قضايا على المحاكم.

الاتحاد ٢٠٠٧/١/١٦